بيـــان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيـه
الآنسة/ رحاب طارق الفرحان
ملحق دبلوماسي

أمـام

اللجنة القانونية (اللجنة السادسة)
للدورة الرابعة والسبعون للجمعية العامة

البند (77): تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثانية والخمسون

الاثنين، 21 أكتوبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

أتقدم بخالص الشكر على ما تقومون به من جهد في إدارة أعمال اللجنة السادسة، ولا يفوتني أن أثني على تقرير رئيس الدورة الثانية والخمسون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (أونسترال) حول أعمال اللجنة التي عُقدت خلال الفترة من 6 وحتى 17 يوليو من العام الجاري في مدينة فيينا بالنمسا.

في البداية تؤكد بلادي على حرصها واهتمامها المستمر بتطوير تشريعاتها الوطنية ذات الطابع التجاري والاقتصادي والقانوني لمواكبة القواعد المتعلقة بالأعمال التجارية الدولية، خاصة أن بلادي مقبلة على تنفيذ مشروعات كبيرة وحيوية في إطار خطة التنمية، ومن أجل تحقيق رؤية صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه، بتحويل دولة الكويت الى مركز مالي واقتصادي.

السيد الرئيس،

انطلاقا من استراتيجية بلادي الرامية إلى تشجيع وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير البنية الأساسية، فقد وضعت دولة الكويت برنامجاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعد هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص جهة التنسيق المحوري لبرنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمختص بالتقييم المالي والفني لمشروعات الشراكة وتشارك منذ نشأتها وفقاً لقانون رقم (116) لسنة 2014 في كل مراحل المشروع منذ بدايته وحتى إقفاله المالي، وتهدف الهيئة إلى الاستفادة من ممارسة القطاع الخاص وكفاءته وتشجيع المنافسة بالأسواق وتيسير سبل التطور والإبداع مع الحفاظ على

المصلحة العامة وحمايتها، وتجدر الإشارة إلى قيام هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالإعلان عن العديد من المشروعات المتميزة في قطاعات متنوعة مثل الطاقة، المياه وادارة مياه الصرف الصحي، التعليم، الصحة العامة، النقل، الاتصالات، العقارات، وإدارة النفايات الصلبة.

السيد الرئيس،

تولي دولة الكويت اهتماماً كبيراً في إحداث نقل نوعية في مجال التشريعات الالكترونية ، وهو الموضوع الذي يحظى بعناية لجنة القانون التجاري الدولي ولما كانت الكويت من الدول الرائدة في الأخذ بالنظم الحديثة لتطوير أوجه النشاط التجاري والاقتصادي فيها، وتسعى لتطبيق نظام مالي عالمي، كما أنها تتهيأ لتكون مركزا لمسيرتها في التنمية الشاملة ودفعا للتطوير والتحديث لكافة التشريعات الالكترونية، وذلك بصدور القانون رقم 20 لسنة 2014 بشأن المعاملات الالكترونية وقد روعي في إعداده الاسترشاد بالقانون النموذجي الصادر عن الامم المتحدة فضلا عن القوانين الإلكترونية بالدول العربية والدول الغربية.

حيث أنه لا يمكن للتشريعات الالكترونية أن تكتمل دون البحث في طريقة مكافحة الجريمة الالكترونية، إذ بلغ المعدل السنوي لتكلفة الجرائم الالكترونية حول العالم بحوالي 575 مليار دولار في العام 2018 وفقاً لآخر الدراسات الدولية بهذا الشأن، قامت بلادي بإصدار القانون رقم 63 لسنة 2015 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

وفي هذا الصدد يود وفد بلادي التأكيد على عدد من النقاط في إطار مناقشة اللجنة الموقرة لهذا البند المعني بلجنة القانون التجاري الدولي (أونسترال):

أولاً: ضرورة تعزيز دور لجنة القانون التجاري الدولي في مجال التجارة الدولية بما يعزز مبدأ سيادة القانون.

ثانياً: تكثيف عمل اللجنة بما يخدم تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية.

ثالثاً: متابعة جهود الفريق العامل في مجال تسوية المنازعات المتعلقة بالأنترنت ومعاملات التجارة الالكترونية.

ختاما إن الدور الذي تلعبه لجنة القانون التجاري الدولي يُعتبر من أنجح الوسائل لحل المنازعات الاقتصادية الدولية، هذا وقد استفادت دولة الكويت من خلال عضويتها في أعمال اللجنة، كما شاركت وبشكل فعال في أعمال اللجان المنبثقة عنها، وإن بلادي تتطلع للمساهمة في تطوير أعمال اللجنة بما يرسّخ حقيقة بأن الأمم المتحدة قادرة على القيام بدور فعّال في مجال التجارة الدولية والتشريعات الالكترونية.

وشـكرا السيد الرئيس